المملكة وطن

خـادم الحرمين الشـريفين يقود تجربة

محمد خليفة- جدة

إن قراءة متعمقة في فكر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ورؤيته الشاملة لحاضر ومستقبل وطنه ، وقيادته لهذا الوطن وهو يطرق أبواب الألفية الثالثة ، ينبئ بوضوح إلى أنه اتخذ من الحوار في الداخل والخارج منهجاً وأسلوباً لمعالجة الخلافات والاختلافات واتخذ من المعرفة طريقاً لتحقيق التقدم وصناعة النهضة وبناء الحضارة بغية الانتقال وفق خطوات سريعة ومتدرجة من مرتبة العالم الثالث إلى مصاف العالم الأول ، فهو يقود تجربة فريدة وملفتة في التطوير والتحديث وبناء الدولة وإعادة صياغة دورها وثقلها في المجتمع عن طريق أنموذج جديد ينطلق من مبادئ إسلامية رصينة ممزوجة بروح العصر وتحديات المستقبل ، ليتولد النموذج الإسلامي للنهضة الذي يمتلك إرثاً من القيم يعلي شأن الحوار ويرفع قيمة المعرفة ، وهي تجربة تختلف عن النموذج الياباني الذي تولد نتيجة صدمة الحرب ، إذ أنه لا ينكب على نفسه ولا ينعزل عن الآخر ، كما يختلف عن النموذج الغربي الباحث عن المصلحة الذاتية والهيمنة الإقليمية والدولية وإنما هو نموذج للتطوير متسلح بسلاحي الحوار والمعرفة ومبنى على بناء الذات والتصالح مع النفس ومع الآخر وتكريس الإمكانات لخلق بيئة إقليمية ودولية متصالحة.

إن ذراعي النهضة اللذين تلبسهما الوطن وعناوين المرحلة التي يمر بها الآن عبر بوابة التطور والتحديث تتمحور جميعها حول الحوار والمعرفة ، الحوار بكافة أشكاله ومعانيه التي تتجه نحو طرح كافة القضايا والاختلافات والرؤى المتباينة على طاولة النقاش بروح إيجابية ورغبة حقيقية في الوصول إلى ما يحقق للشعوب مصالحها ويلبي تطلعاتها ويقودها نحو مستقبل أفضل وحياة أكرم. أما المعرفة فهي الذراع الثاني وهي القاعدة الأساسية للانطلاق نحو آفاق أرحب وهي تقوم على تأسيس بنية أساسية تعليمية ضخمة ومتكاملة ورصيد هائل من الأفكار الجديدة المبتكرة والطموحات المعرفية الواعدة الخلاقة وفتح آفاق جديدة لتطوير العلوم والمعارف لا تنصب فائدتها على المملكة وحسب وإنما تشمل دول العالم كافة.

ترسم نموذجاً متوازناً للتنمية في الألفية الثالثة

المملكة تعيش نهضة تعليمية لتوطين التقنية وبناء الاقتصاد المعرفي

الحوار الوطني

احدى الجامعات الجديدة

جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية

محمد خليفة – جدة

لاشك أن أهم عناصر التنمية الاقتصادية والصناعية هو العنصر البشري، فهو الهدف وهو الوسيلة . ومن هذا المنطلق قاد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز نهضة تعليمية كبرى ، ورعى بكامل الاهتمام تفاصيلها وتفاعلاتها لأنه يؤمن إيماناً قاطعاً بأن العنصر البشري يلعب الدور الأساسي في تطوير مجتمعه وتنميته، ولهذا وجه خادم الحرمين الشريفين الجزء الأعظم من مداخيل الطفرة النفطية الحاصلة هذه الآونة إلى صناعة نهضة علمية ومعرفية شاملة ولم يتوان عن توجيه المليارات لإنشاء قاعدة تعليمية حديثة وبنية أساسية علمية ضخمة مهما كلف الأمر من أموال ومجهودات لأنه على يقين أن المنافسة العالمية بين الأمم ستكون حول توطين العلوم والمعرفة والتقنية أو ما اصطلح على تسميته بالاقتصاد المعرفي .

لقد بدأ اقتصاد جديد هو الاقتصاد المعرفي وهو نمط جديد يختلف في كثير من سماته عن الاقتصاد التقليدي الذي ظهر بعد الثورة الصناعية وهو يعني في جوهره تحول المعلومات إلى أهم سلعة في المجتمع بحيث تم تحويل المعارف العلمية إلى الشكل الرقمي وأصبح تنظيم المعلومات وخدمات المعلومات من أهم العناصر الأساسية في الاقتصاد المعرفي ، لقد حل عصر الاعتماد على العقول والعلوم والمعرفة وأصبحت قوة الدولة ومصادر ثرواتها من إنتاج العقول ولهذا لم يعد عالم اليوم ينقسم بين أغنياء وفقراء بل ينقسم بين أغنياء يعلمون وفقراء لا يعلمون .

ومن أبرز سمات الاقتصاد المعرفي هي الاستثمار في الموارد البشرية باعتبارها رأس المال الفكري والمعرفي ، والاعتماد على القوى العاملة المؤهلة والمتخصصة.

وانتقال النشاط الاقتصادي من إنتاج وصناعة السلع إلى إنتاج وصناعة الخدمات المعرفية.

واعتماد التعلم والتدريب وإعادة التدريب المستمر ، وتفعيل عمليات البحث والتطوير كمحرك للتغيير والتنمية..

وهذا ما استشفته وثيقة الآراء التي قدمها الملك عبدالله لتطوير التعليم بدول مجلس التعاون الخليجي ، ووجدت الوثيقة واحداً من التحديات الكبرى والمصيرية التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي والمتمثلة في مسألة التعليم بتفصيلاتها المختلفة وعلى رأسها مناهج التعليم ومخرجاته وكفاءة الخريجين ومدى ملاءمتهم لسوق العمل ونوعية وطرق التدريس والعلاقة بين مؤسسة التعليم العالي والمؤسسات الاجتماعية الأخرى ، وقد عرضت الوثيقة على الدورة التشاورية الرابعة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي، واعتمدها المجلس في دورته الثالثة والعشرين بالدوحة في ديسمبر ٢٠٠٢ ، والتي بنت رؤيتها الواضحة للارتقاء بالمستوى العلمي والتقني للمواطنين والمواطنات وذلك بزيادة التخصصات العلمية والهندسية وتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية .

مدينة المعرفة الاقتصادية

ولا شك أن الحديث عن أي اقتصاد معرفي يعني ضمنا أن أنشطته تتم ضمن حدود مدينة ملائمة لهكذا اقتصاد وهو ما اصطلح على تسميته بالمدينة المعرفية. فأي نشاط معرفي يتطلب حتما وجود مكان معرفي ، وتعد مدينة المعرفة الاقتصادية بالمدينة المنورة الاولى من نوعها في سبيل بناء اقتصاد معرفي ، وهي ثالث مدينة اقتصادية تم إطلاقها ضمن ست مدن اقتصادية خططت لها المملكة العربية السعودية، وهي تبعد خمسة كيلومترات عن الحرم النبوي في المدينة المنورة ويبلغ إجمالي الاستثمارات فيها حوالى ٣٠ مليار ريال سعودي (٨ مليارات دولار أمريكي)، ومن المتوقع أن تسهم المدينة في توفير ٢٠ ألف فرصة عمل ليستفيد منها سكان المدينة المنورة، وستصل الطاقة الاستيعابية للمدينة إلى ١٥٠ ألف ساكن في مساحة إجمالية ٤,٨ ملايين متر مربع ، وتتكون من كليات تقنية ومعلوماتية وحدائق للتقنية وصناعات معرفية وحاضنات تقنية لرعاية الموهوبين، فضلاً عن مرافق اقتصادية أخرى تحتويها هذه المدينة. ومن المقرر أن تضم مدينة المعرفة الاقتصادية كذلك مركزا لأبحاث الحضارة الإسلامية بالإضافة إلى مجمع للدراسات الطبية والعلوم الحيوية والخدمات الصحية بحيث يقدم الخدمات الطبية لزوار ومقيمي المدينة المنورة ويتكامل مع باقي مكونات المدينة وما تقدمه من خدمات وتسهيلات وميزات، حيث سيستفيد المجمع من خدمات حديقة التقنية ولاسيما في مجال خدمات الاتصال المتقدمة التي تمكنه من تقديم خدمات العلاج عن بعد وكذلك التدريب عن بعد إلى جانب إقامة اتفاقيات تعاون مع مراكز صحية متقدمة في العالم الإسلامي لتطوير خدماته. وقد بدأ ظهور مدن المعرفة ومدن التقنية في العالم يتنامى بشكل ملحوظ، وذلك لأهميتها في دفع عجلةً التنمية والاقتصاد لأي دولة ودورها في زيادة الناتج المحلي وزيادة فرص التوظيف في قطاع الاتصالات وتقنيات المعلومات. ويأتي إنشاء مدينة المعرفة الاقتصادية في المدينة المنورة ليواكب التطور الاقتصادي الكبير الذي تعيشه المملكة، وليدعم قطاع المعلوماتية بشكلٍ عام ويتيح فرصا وظيفية جديدة للشباب السعوديين، ويضيف مزايا عديدة وجديدة لقطاع الصناعة في المملكة العربية السعودية.

١٢ جامعة جديدة

إن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ومنذ أن كان ولياً للعهد وهو يدرك ويعي جيداً أن المعرفة هي حجر الزاوية في تحقيق النهضة التنموية الشاملة وأن عليه أن يبدأ فوراً في وضع الخطط والسياسات التي تكفل الارتقاء بالعملية التعليمية بكل أركانها وعناصرها ، وعندما تولى خادم الحرمين الشريفين زمام الحكم في المملكة شهد القطاع التعليمي بكافة أنواعه ومراحله تطوراً كبيراً سواء فيما يتعلق بالإنفاق التعليمي أو التطور الكمي أو النوعي للعناصر الأساسية للعملية التعليمية . إن ما يحدث الآن في الجامعات السعودية هو بكل معنى الكلمة صناعة حقيقية للمستقبل، سوف تسهم في بناء جيل نوعي من الكوادر والمؤسسات التعليمية ذات السمعة العالمية، والتي ستنعكس حقيقة على صورة المملكة في العالم كمجتمع علمي، ومجتمع بحثي، وهو ما بدت مؤشراته تظهر الآن حيث صارت الجامعات السعودية في منافسة عالمية مع أفضل الجامعات والمراكز البحثية وأصبحت تحتل مرتبة متقدمة في التصنيفات العالمية للجامعات .

إن ما يدور حالياً في كافة المناطق من إنشاء الجامعات، وبناء التجهيزات العصرية على أفضل المستويات العالمية، وما يدور من إعادة هيكلة في بنى الجامعات القائمة، هو بكل المقاييس نهضة تعليمية غير مسبوقة في المملكة ، فقد شهد التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية خلال الأعوام الثلاثة الماضية قفزات هائلة وتطورات كبيرة، شملت جميع جوانب العملية التعليمية سواء من ناحية الكم أو من ناحية الكيف. ويتمثل ذلك في إنشاء جامعات جازان ونجران والباحة وحائل والجوف وتبوك والحدود الشمالية، لتكتمل بذلك منظومة الجامعات الحكومية في المملكة، ليرتفع عددها إلى نحو ٢٠ جامعة بعد أن كانت ثماني جامعات، فضلا عن تميز كل منطقة بجامعة مستقلة والبعض الآخر بأكثر من ذلك حسب الحاجة والكثافة السكانية، فضلا عن دعم الجامعات والكليات الأهلية والتي يصل عددها إلى ثلاث جامعات و١٧ كلية أهلية. وعلى المستوى الطبي والعلمي، ارتفع عدد كليات الطب، وطب الأسنان والصيدلة، والعلوم الطبية التطبيقية، والتمريض من ١٦ كلية قبل ثلاثة أعوام إلى ٤٩ كلية. وارتفع كذلك عدد كليات الهندسة والعلوم والحاسب الآلي من ١٦ كلية إلى ٥٥ كلية، كما ارتفع عدد كليات المجتمع من ٤ كليات إلى ٢٧ كلية، وعدد المستشفيات الجامعية من ٣ مستشفيات إلى ١٢ مستشفى، ما ترتب عليه زيادة المحافظات المشمولة بمؤسسات التعليم الجامعي إلى ٥٤ محافظة .

وترتب على التوسع في أعداد الجامعات والكليات، رفع الطاقة الاستيعابية للطلاب والطالبات المقبولين في الجامعات بالمملكة من ٦٧,٨٢٥ طالباً عام ٢٠٠٣م إلى ١١٠,١٠٣ طلاب عام ٢٠٠٦ م بنسبة ٦٢ ٪. وفيما يتعلق بمؤشرات أوضاع القبول للعام ٢٠٠٧ م فقد بلغ عدد الناجحين في الثانوية العامة من السعوديين هذا العام ٢٦٢,٥٦٧ طالباً وطالبة، وحسب الإحصاءات المتوافرة من الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى، عن طاقة القبول فيها، فقد بلغت هذا العام حوالى ٢٤٧ ألف فرصة متاحة، توفر الجامعات الحكومية أكثر من ١٨٦ ألف مقعد للطلاب والطالبات.

وأولت وزارة التعليم العالي مواءمة المخرجات الجامعية مع احتياجات سوق العمل أهمية كبيرة، حيث اقتصر افتتاح الجامعات والكليات والأقسام الجديدة على التخصصات المطلوبة في سوق العمل مثل: التخصصات الطبية والهندسية وعلوم الحاسب الآلي والمعلومات والعلوم الطبيعية، ما أدى إلى رفع نسبة القبول خلال الفصل الدراسي الأول من عام ٢٠٠٧ في التخصصات المرتبطة بسوق العمل إلى نحو ٨٥ ٪ للطلاب و٧٠ ٪ للطالبات.

برامج الابتعاث

واستكمالاً للخطط التعليمية الواعدة تضاعفت أعداد المبتعثين ، ووجه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز باعتماد برنامج كبير للابتعاث يهدف لاكتساب شباب الوطن لأحدث ما تم التوصل اليه في الدول المتقدمة في شتى ضروب العلم والمعرفة انفاذا لخطط التنمية الطموحة ومتطلبات سوق العمل. وما مشروع الملك عبدالله للابتعاث الخارجي إلا نموذج مشرق في جهود الدولة لبناء جيل من الباحثين والدارسين والمتخصصين من أرقى الجامعات العالمية في أمريكا وأوروبا واستراليا وغيرها من الجامعات الآسيوية المتقدمة، حيث ستأتي هذه الكوكبة الجديدة من خريجي هذا المشروع للانضمام إلى مؤسسات التعليم وإلى مختلف مؤسسات الدولة والقطاعات الخاصة خلال السنوات القريبة القادمة.

جامعة الملك عبدالله

وانطلاقاً من هذه الروح، وبالتركيز على هذا الطموح الواعد لبناء وطن المعرفة جاء إنشاء جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية تلك الجامعة العصرية للأبحاث والتي لا تشبه أي جامعة أخرى، وتهدف إلى ازدهار الشبكات المادية والبشرية – وتمارس عملها بصفة عامة دون اعتبار للحدود التنظيمية أو الوطنية – بما يؤدي إلى إيجاد وسيلة حيوية لتبادل الأفكار وتطوير معارف جديدة ، وسوف ينظم هيكلها الأكاديمي فرقاً تضم مختلف التخصصات حول موضوعات أبحاث تطبق العلم والتقنية على المشكلات التي تتصل باحتياجات البشر، والتقدم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية.

وسوف يدرس الطلاب بجامعة الملك عبدالله للحصول على درجات علمية في الدراسات العليا تشمل العلوم الأساسية والتطبيقية. ومن خلال مزج العملية التعليمية والسعي إلى تحقيق تطورات بحثية استراتيجية، سوف يعمل طلاب جامعة الملك عبدالله وباحثوها على تنمية القدرة على تغيير الصناعات القائمة وإنشاء صناعات جديدة.

إن تدشين جامعة الملك عبدالله بن عبدالعزيز في ثول وبتكلفة عشرة مليارات ريال، وما يدور من قفزات نوعية في جامعة الملك سعود من استقطابات للفائزين بجائزة نوبل ودعمهم لتأسيس بحوث متميزة في رحاب هذه الجامعة (حيث وصلت الأرقام حتى الآن إلى ٢٦ عالماً من الفائزين بجائزة نوبل) سيأتون إلى الجامعة، وتدعمهم بملايين الريالات من أجل أن يبدأوا حركة بحثية وثقافة بحثية واسعة في رحاب الجامعة، تكون محفزاً للأساتذة والطلاب، ويستفيد منها المجتمع عبر البحوث التطبيقية التي ستفرزها هذه البحوث هو نموذج واحد من نماذج أخرى تدور في هذه الجامعة الأولى.. كما أن جامعة الملك فهد هي في طريقها إلى تطورات متلاحقة لها على الأصعدة البحثية والتدريسية.. ونفس الشيء عن جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الملك عبدالعزيز وغيرها من الجامعات السعودية الأخرى..

مشروع الملك عبدالله

أما هذا المشروع الضخم وهو مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم والذي لم يسبق له مثيل على مستوى المنطقة فيأتي استجابة لتطلعات خادم الحرمين الشريفين وتنفيذا لسياسة التعليم في المملكة التي تقضي بأهمية وضرورة مواكبة التطور العلمي والتقني كما يأتي استجابة لمتطلبات وثيقة التعليم الذين قدمها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واستجابة لخطة التنمية الثامنة ، وكذلك تطلعات المواطنين التي عبروا عنها وتمحورت خلال اللقاء السادس للحوار الوطني الذي عقد عن التعليم ..الواقع وسبل التطوير وبالتالي يأتي المشروع تتويجا للجهود المتواصلة للعملية التعليمية التي لم تقف ولن تقف عن مواصلة مواكبة التقدم وتطوير الذات مستفيدة من التجارب الناجحة في بلدان متقدمة ، حيث يستغرق المشروع ست سنوات وبميزانية قدرها تسعة مليارات ريال ويتكون من أربعة برامج تهدف إلى استكمال عملية التكامل في العملية التعليمية وهذه البرامج تتناول شؤون المناهج والمعلمين والفصول الدراسية والأنشطة غير الصفية وذلك عن طريق تطوير وصناعة المناهج وتدريب المعلمين وتهيئة البيئة التعليمية في الفصول الدراسية والعناية بالأنشطة والمهارات خارج الفصول الدراسية.

إن ما حظي به قطاع التعليم في ميزانية الدولة واعتماد ما نسبته ٢٦٪ منها للانفاق على التعليم العام والعالي والتدريب التقني والفني والمهني للبنين والبنات، واعتماد عدد كبير من المشاريع التعليمية والتدريبية ، هو خير دليل على أن المملكة هي بحق صارت وطناً للمعرفة.